الرقص مع الذئاب..!

خليل شاهين

هذا اسم ذو دلالة لفيلم حصد مجموعة من جوائز الأوسكار في مهرجان سينمائي عالمي، لكنه عندما يستعار لوصف السياسة الفلسطينية الرسمية في تعاملها مع السياسة التي ينتهجها كل من الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية، فإن نتيجة الرقص مع الذئاب لن تكون سوى حصد الخيبة، إن لم يؤكل الراقصون.

ففي حقل السياسة اليومية، خلافاً لحال الأفلام السينمائية، لا وجود لمخرج يتحكم في مسار الصراع الدرامي بين الأخيار والأشرار وفقاً لسيناريو يحدد نقطة النهاية سلفاً.. وهنا، على أرض الصراع الدامي منذ عقود، توجد سيناريوهات مفترضة يحكم على النجاح في الوصول إلى نهاياتها مدى صوابية السيناريو المرجح للتطبيق قبل كل شيء، ومن ثم مدى واقعية السياسات والبرامج والأدوات المعتمدة، ومستوى تأثير العوامل الإقليمية والدولية، سلباً أو إيجاباً، وربما الأكثر حسماً في هذه العملية، طبيعة موازين القوى القائمة بين أطراف الصراع.

غير أنه في غياب الرؤية الفلسطينية، على مستوى السلطة والمعارضة، لطبيعة السيناريوهات المحتملة لمسار الصراع الراهن، تسود القدرية بديلاً للتخطيط الإستراتيجي، وتتآكل المقدرة على الرؤية، أصلاً، حتى يبدو الذئب حملاً يمكن الرقص معه عبر مفاوضات واتصالات يجريها غير مسؤول فلسطيني مع مسؤولين إسرائيليين، في المساء، ويقرون بعدم جدواها في الصباح، بالترافق مع إطلاق شتى النعوت في وصف إصرار حكومة شارون على مواصلة سياستها العدوانية، قبل أن يعودوا لاستئناف «الاتصالات» في المساء التالي!

وفي ذلك قدر من العبثية السياسية تمارسها سلطة تكاد لا تعرف سوى سيناريو وحيد: التفاوض وصولاً إلى التفاوض، وفي ظل كل الظروف؛ تراجع العدوان أو تصاعد، توقف «الجدار الفاصل» أو تمدد، تقلص الاستيطان أو توسع، اشتد الحصار أو خف، بقي الرئيس في الإقامة الجبرية أو تحرر، ماتت «خارطة الطريق» أو انتعشت، بقيت واشنطن في العملية السياسية أو انسحبت. وعندما تكون كل هذه العوامل مقدمات للحكم على مدى انفتاح أفق التسوية السياسية، تغدو النتائج واضحة: الدوران في حلقة مفرغة من مفاوضات عقيمة تخدم عملياً الطرف الأقوى في معادلة الصراع، والأكثر قدرة على فرض الوقائع على الأرض تحت غطاء المفاوضات.

وفي وضع كهذا، لا تبدو صورة الحال الرسمية الفلسطينية مختلفة بتغيير شخوص الصورة الأوفر حظاً بين المتنافسين الكثر لنيل عطاء المشاركة في بازار التشكيل الحكومي الجديد، طالما صح المثل الشعبي القائل «المكتوب يقرأ من عنوانه»! فقد حكم كتاب التكليف الموجه إلى أحمد قريع «أبو علاء»، مسبقاً، على نتائج السياسة التي ستعتمدها الحكومة الجديدة لتطبيق المهمات الأربع المحددة في هذا الكتاب، وهي في واقع الحال ليست سوى مهمة واحدة توزعت على أربع نقاط، لتخدم ذات السيناريو الوحيد: التفاوض بلا هدف محدد في ظل أفق سياسي مسدود.

وبمزيد من التفصيل، يبدو أن المهمة الوحيدة لحكومة «أبو علاء» الموسعة، بعد «الطارئة»، تتمثل مجدداً في «تأكيد التمسك بخيار السلام والتفاوض، وبالاتفاقيات الموقعة، وخطة «خارطة الطريق»، على الرغم من تصعيد العدوان الإسرائيلي». أما المهمتان التاليتان – حسب كتاب التكليف – والمتعلقتان بتكريس سيادة السلطة ووحدانيتها، وتعميق برنامج الإصلاح الأمني، وكذلك الإداري والأمني، فهما مكملتان للمهمة الرئيسية الأولى، بل وتشكلان شرطاً لها وفق التفسير الإسرائيلي – الأميركي لمتطلبات تنفيذ المرحلة الأولى من «خارطة الطريق»، وكذلك الحال للمهمة الرابعة المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، والتي تبدو محاولة للالتفاف «ديمقراطياً» على اشتراط وجود «قيادة يستحقها الشعب الفلسطيني» كي «يمنحه» الرئيس الأميركي جورج بوش «دولة»، حتى وإن بدت هذه المهمة مناورة مكشوفة للقفز إلى المرحلة الثانية من «الخارطة».

إذن، تتحدد مهمة الحكومة الجديدة وفقا لسيناريو وحيد يفتقر إلى أبسط المسلمات: تحديد هدف واقعي واحد على الأقل تسعى هذه الحكومة لتحقيقه من وراء «تأكيد التمسك بخيار السلام والتفاوض»، و«الإصلاح»، ناهيك عن موضوع الانتخابات التي لا يبدو إجراؤها قراراً تستطيع اتخاذه حكومة تعمل في ظل الاحتلال المباشر.

وفي غياب الأهداف الواضحة والممكنة، يصبح التخبط السمة الأبرز التي ستميز عمل حكومة «أبو علاء»، وكذلك علاقتها بالقوى الوطنية والإسلامية ذات «الأجندات» الخاصة بها، وربما قبل ذلك علاقتها بالمواطن الذي لا تتسع أجندة الحكومة لأولوياته المتعلقة بمواجهة الاحتلال العنصري، و«الجدار الفاصل»، والاستيطان، وتأمين لقمة عيشه. وأكثر من ذلك، لا تحفظ هذه المهمات «خط الرجعة» إن أخفقت الحكومة الجديدة في تحقيق المهمات المحددة لها.

ولا غضاضة في التنبؤ بمثل هذا الإخفاق لحكومة تتجاهل مهماتها حقائق الواقع، وأولها أن الشعب الفلسطيني يواجه احتلالاً عنصرياً مباشراً يفرض استمرار التمسك بالمهمات الطبيعية لأية حركة تحرر وطني عرفها التاريخ، بل وأقرتها مواثيق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها حق وواجب مقاومة الاحتلال والعنصرية. وإذا كانت الحكومة المقبلة، كما كان حال سابقتها «الطارئة»، ومن قبلها حكومة «أبو مازن»، ستتغاضى في أدائها عن كونها تقود سلطة وهمية، وأنها تعمل تحت احتلال مباشر يهدد بتكرار عملية «السور الواقي» في قطاع غزة، وأن عليها قبل غيرها واجب الدفاع عن حقوق الفلسطيني في أرض وطنه، وفي كرامته الإنسانية، فما الذي يحمل على الاعتقاد أن مثل هذه الحكومة ستحظى بثقة الرأي العام الفلسطيني، في وقت بين فيه استطلاع حديث لاتجاهاته أن غالبية كاسحة من الفلسطينيين لا تثق أصلاً بأية حكومة يترأسها «أبو علاء» و«أبو مازن»؟!

وتنبع أزمة الثقة هذه من واقع أن المواطن الفلسطيني يتوقع أن تكون له سلطة تعمل أولاً على تعزيز صموده في مواجهة العدوان المتصاعد، وتقوده في عملية المواجهة اليومية التي يخوضها ضد العنصرية، و«الجدار الفاصل»، والاستيطان، ومصادرة الأراضي، بدلاً من استمرار الدوران في ذات الحلقة المفرغة من التفاوض حول وهم الحل السياسي الذي تفرض حكومة شارون طبيعته النهائية على أرض الواقع عبر سياسة يومية تطيح بما تبقى من آمال تراهن على وجود إمكانية تاريخية لتحقيق حل الدولتين وفق الرؤية الفلسطينية التقليدية.

ولعل ما يزيد من أزمة الثقة أن ولع السلطة بالمفاوضات وصل إلى التفاوض على مسارين: الأول رسمي بدأه «أبو علاء» مع أقطاب في حكومة شارون قبل تشكيل الحكومة الجديدة، انطلاقاً من «المدخل الأمني» الذي فرضته الضغوط الإسرائيلية والأميركية بشأن وقف «الإرهاب» الفلسطيني أولاً. والثاني غير رسمي انخرط فيه «رسميون» فلسطينيون مع مجموعة إسرائيلية «غير رسمية» من وراء ظهر منظمة التحرير الفلسطينية، كما كان حال مفاوضات «أوسلو»، وانتهى إلى إعلان ما عرف بوثيقة جنيف، مع تهليل لاختراق فلسطيني تناسى مؤيدوه أنه ربما كان بمقدورهم منذ زمن أبعد التوصل لاختراقات ذات مضمون أفضل، ومع «أطراف» إسرائيلية ليست في الحكم، أيضاً، مثل «حركة السلام الآن»، أو «ميرتس»، أو حتى الحزب الشيوعي الإسرائيلي!

أما المطلوب في ضوء ما سبق فهو التحلي بالجرأة لمكاشفة الرأي العام الفلسطيني بحقيقة انسداد أفق التسوية السياسية القائمة على أساس حل الدولتين، مع استمرار حكومة اليمين الإسرائيلي المتطرف في سياسة تعميق الاحتلال العنصري، وبلورة برنامج وطني موحد يحشد الجهود باتجاه سيناريو واحد في المرحلة الراهنة: التحضير الجدي لإعلان حل سلطة الحكم الذاتي القائمة في ظل الاحتلال، وتسليم منظمة التحرير مقاليد القيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لخوض المعركة ضد مخططات الفصل العنصري، وسرقة الأراضي، والاستيطان، ومخاطر الترانسفير الداخلي، وتعزيز وحدة الشعب وقواه السياسية كافة خلف خيار التمسك بالبقاء على أرض الوطن في نطاق حدود فلسطين التاريخية كوطن ثنائي القومية.

لا خيار آخر سوى مواجهة الذئاب، لا الرقص معها عبر مفاوضات تفتح شهيتها أكثر لنهش الفلسطينيين وأرضهم..

تتمة - محيط «قبر راحيل» .. «كريات أربع» جديدة في بيت لحم!

القدس، وبخاصة أن قطعة الأرض والبناء المذكورين يتبعان السيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية (منطقة ج).

وتضيف المصادر أن البيع تم بواسطة سمسار مقدسي يحمل جواز سفر أجنبياً، ويشاع أنه متعاون مع سلطات الاحتلال، ويقضي جل وقته خارج فلسطين، إلا أنه يزورها كثيراً لإتمام مثل هذه الصفقات، كما يجري الحديث عن أن أجهزة الأمن الفلسطينية تحتجز أحد المتورطين في هذه القضية، والذي لعب دور وسيط ثان إضافة إلى السمسار المقدسي.

ويتحدث سكان المنطقة عن خدعة تعرض لها الشقيق الثالث، من قبل بعض «السماسرة»، حيث أوهموه أن مؤسسة إسرائيلية «داعمة للسلام» تقدم منحاً لمن يسكنون في مناطق «حساسة من الناحية الأمنية»، وقدموا له مبلغ عشرة آلاف دولار، ليقوم بدوره بالتوقيع على وكالة دورية ببيع الأرض، بعد أن أقنعوه أنه يوقع على «وصل استلام للمبلغ المذكور»، إلا أن سكاناً آخرين شككوا في مثل هذه الرواية، واصفين إياها بـ«محاولات تبرير لا جدوى منها».

التحايل الإسرائيلي للسيطرة على الأراضي والممتلكات

اتبعت إسرائيل أساليب أخرى، مثل إغلاق بعض المناطق الفلسطينية بحجة الأمن والاستيلاء على أراضي الدولة وممتلكاتها، ثم وضع اليد على الأراضي التي تجاور هذه المناطق، إلى جانب الاستيلاء على أراضي وممتلكات الغائبين، أو بذريعة المشاريع التنظيمية بموجب الأمر العسكري رقم (٥٠) الصادر العام ١٩٦٧، من قبل ما يسمى بمجلس التنظيم الأعلى في قيادة الجيش الإسرائيلي.

ويقول المهندس الإسرائيلي «يعازي روزن»، وهو أحد سماسرة الأرض، في حديث لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٥، «أنه بين العامين ١٩٨٠ – ١٩٨٣ منح المسؤولون عن عمليات الاستيطان تسهيلات كبيرة للمتعهدين والسماسرة للاستيلاء على أكبر مساحات ممكنة من الأراضي لصالح الحركة الاستيطانية، لا سيما وأن الأيديولوجية التي يرتكز عليها الليكود في ممارساته هذه في هذا المجال تسوغ كل الأساليب، وتبرر كل الوسائل والطرق التي تحقق فكرة أرض إسرائيل الكبرى»، فقد لجأ السماسرة وتجار الأراضي الإسرائيليين والفلسطينيين ممن لهم ارتباطات باليهود، آنذاك، إلى اتباع عمليات تزوير مكشوفة، وهذا ما أثبته التحقيق فعلاً مع عدد من سماسرة الأراضي والشركات الإسرائيلية التي أخذت على عاتقها تنفيذ الصفقات، أما عمليات التزوير والاحتيال والسلب فكانت تتم بعدة طرق، منها: العثور على سماسرة ذوي دراية ومعرفة كاملة بموقع الأرض، حيث كان يقوم هؤلاء السماسرة باصطحاب المشترين إلى مواقع الأراضي، ليتمكنوا من أخذ فكرة كاملة عن طبيعتها، وكان لا بد للحصول على سجل ملكية الأراضي للتأكيد من تسجيل هذه الأراضي في دوائر المالية، وهو ما لا يظهر واضحاً في مخطط الأرض بعكس «الطابو» التي تكشف كل تفاصيل الأرض وموقعها وحدودها، ولكي يشرع بتنفيذ الصفقة كان لا بد للسمسار من الحصول على ١٠٪ من قيمة الصفقة كمقدمة ثمن الأرض.

وهنا يشار إلى أن عدم مرافقة سجلات الملكية للمخططات أتاح الفرصة للتلاعب والتزوير أولاً من حيث المساحة، وثانياً من حيث الموقع، ولا شك أن العمليات التي تمت بهذه الصورة قليلة جداً، بل معدودة، إذ أن عملية الحصول على الأوراق الثبوتية والكواشين الخاصة بالأراضي المعينة المنوي الاستيلاء عليها كانت تتم إما عن طريق سرقة تلك الأوراق والكواشين وتزويرها، أم عن طريق إجبار أصحابها بالقوة على التنازل عن الأرض وغير ذلك من طرق.

أما أبرز الأساليب وأشدها شيوعاً في تزوير السجلات والوثائق الخاصة بالأراضي الفلسطينية، التي اتبعها السماسرة في نقل ملكية هذه الأراضي إلى التجار اليهود أو سماسرتهم من الفلسطينيين، فتعتمد على استغلال حالات الوفاة للتوقيع على أوراق مزورة يتم ختمها من قبل المخاتير المتعاونين مع سلطات الاحتلال، ممن جرى تعيينهم مباشرة من قبل هذه السلطات، حيث يظن أهل المتوفي أن ما حصلوا عليه مجرد شهادة وفاة، وهذا ما حدث فعلاً في قرية قريبة من رام الله، إذ عندما ذهب أحد المواطنين لاستخراج شهادة وفاة لزوجته، فألزمه المختار بالتوقيع على مجموعة من الوثائق، ليفاجأ فيما بعد أن إحداها كان صك بيع لإحدى قطع الأراضي التي يملكها دون أن يعرف محتواها.

واتبع السماسرة والمتعهدون أسلوب الحصول على التوقيع، من خلال تصوير الوثائق وفق أسلوب التزوير المعروف بـ «الفوتو مونتاج»، كما جرى استغلال المرضى جسدياً وعقلياً، وهذا ما قام به أحد المحامين الإسرائيليين من تشغيله لأحد الفلسطينيين، وهو أصم، إذ استدعاه بواسطة سمسار للعمل لديه في حديقة منزله، وبعد يومين اثنين طلب إليه أن يوقع على وثيقة بحجة أنها وصل لقيمة الأجر، بينما كانت الورقة فارغة واستخدمت كأساس للتزييف والتزوير، كما لجأ سماسرة الأرض إلى تزييف البصمات، وتزوير الهويات مقابل مبالغ مالية، إضافة إلى تزوير وتزييف التفويضات.

وكان يتم أيضاً، اقتياد أصحاب الأراضي إلى الحاكمية العسكرية الإسرائيلية، ليمثلوا أمام ضابط أو كتاب عدل، وهنا يتم إجبارهم على التوقيع على تفويضات رسمية، يتم بموجبها نقل ملكية الأراضي التي بحوزتهم إلى تجار يهود أو شركات شبه رسمية.

حكاية «قبر راحيل»

سعت سلطات الاحتلال، منذ العام ١٩٦٧، إلى تحويل مسجد بلال بن رباح، وهو جزء من مقام إسلامي يعرف أيضاً باسم «قبر أو قبة راحيل» إلى ما يمكن اعتباره مسمار جحا لابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية، فبعد أيام على احتلالها الضفة الغربية، وضعت إسرائيل يدها على المقام الذي يقع في أرض مملوكة للأوقاف الإسلامية شمال مدينة بيت لحم، ووسط تجمعات سكانية مثل مخيم عايدة للاجئين، وأصبحت مهمة جنود الاحتلال في الموقع الاستراتيجي في مدخل مدينة بيت لحم من جهة القدس، تسهيل دخول أفواج من المتدينين اليهود إلى «القبر»، حيث يقومون بصلوات خاصة، وأدى ذلك، عملياً إلى الاستيلاء على مصلى داخل المقام يحمل اسم مسجد بلال بن رباح، كان يستخدم خصوصاً للصلاة على الأموات قبل دفنهم في المقبرة الإسلامية المجاورة.

وتم تحطيم محراب المصلى وكسر هلاله ووضع مكانه الشمعدان اليهودي، وحرم المسلمون من زيارة المقام الذي أصبح نقطة عسكرية احتلالية، وبدأت فصول قصة دموية جديدة في تاريخ المقام، ما زالت مستمرة حتى الآن.

وشكل الاستيلاء على المقام، مشكلة حياتية للسكان، الذين كانوا يستطيعون المرور في ذلك الشارع الرئيسي من بيت لحم إلى القدس وبالعكس بحرية نسبية، أثرت فيها بلا شك تلك الأفواج الكثيرة من اليهود الذين بدوا وكأنهم اكتشفوا ذلك الموقع، وجعلوه مكاناً مقدساً لهم يقيمون فيه صلواتهم الطويلة التي لا تنتهي تحت حراسة جنودهم، وفي الأعياد يقيمون صلوات صاخبة تستمر طوال الليل.

وفي مقابل «قبر راحيل»، وخلال سنوات كانت خطط الاحتلال تجد نفسها على أرض التطبيق، فأقيمت منافع لخدمة الغرباء اليهود الذين يتوافدون على «القبر»، فبدأت تظهر شيئاً فشيئاً مواقف للحافلات، وأبراج عسكرية، وحمامات، وغير ذلك، ولم تؤد الاحتجاجات الشعبية المتتالية لوقف الاستيطان الزاحف بذلك الشكل على قلب بيت لحم.

وما كان يحدث هناك في «قبر راحيل» هو جزء من سياسة قام بها المحتلون الجدد وقتها، بعد أن هضموا «منطق الجغرافيا»، الذي يحكم العلاقة بين القدس وبيت